الفصل الرابع

التعريب : قيود النحاة وحاجة الاستعمال

تمهيد

ينبغى منذ البداية الاعتراف بأن الخوض فى موضوع التعريب والحديث عن المعرب من الكلمات أمر لا سهولة فيه ولا يسر .

ذلك أنه ينبغى لمن يتصدى لهذا الموضوع أن يكون على دراية كافية بعدد من اللغات التى يقال إن العرب قد نقلوا قديماً من ألفاظها ، وذلك كى يتمكن من التمييز بين ما هو معرب حقا وله أصل أجنبى ، وما ادعى فيه التعريب من الكلمات دون سند علمى يعتد به ، كما نص على ذلك علماؤنا الأقدمون أنفسهم .

يضاف لذلك ما يجب من إلمام الدارس لهذا الموضوع بقدر كاف من دراسة الأصوات والصرف من وجهة نظر الأقدمين ، ليكون فهمه لآرائهم عن ضوابط المعرب متسما بالموضوعية والإنصاف لهم ولنفسه .

وقبل كل ذلك ينبغى التتبع الشامل الدقيق للظروف التى هيأت للكلام الأعجمى طريقه للسان العرب ، وهى ظروف متنوعة ومتشابكة اجتماعياً ولغوياً ، خصوصاً مع المدى الزمنى الطويل الذى حدث فيه اللقاء بين العرب وغيرهم من الأمم .

هذا ما ينبغى أن يتهيأ لدراسة موضوع التعريب ، وهو — بحق — جهد ثقيل ليس فى طوق الآن الوفاء به ، كما أنه ليس من هدف هذا البحث

الوفاء به ، إذ هو مخصص للنظر إلى قضية معينة هى قبول العلماء ورفضهم له ، وهو بذلك لا يتسع للاستقصاء والتتبع .

والكلمات المعربة باعتبارها ظاهرة طارئة على اللغة العربية الأصيلة نظر إليها العلماء بحذر ، وقاوموها بوضع شرائط الصياغة وسمات التعريب .

لذلك فإن ما يدخل فى إمكانى وإمكان هذا البحث هو رسم صورة واضحة — وإن كانت مختصرة — للأمور الثلاثة الآتية :

١ — حركة التعريب وتطورها استعمالا ودراسة

٢ — جهود الأقدمين لإخضاع المعرب لمسلك الصيغ العربية

٣ — أساس نظرة الأقدمين للمعرب بين شرائط الصياغة والاستعمال

حركة التعريب وتطورها استعمالا ودراسة

فى كتابة هذه الفقرة ينبغى بيان الأمرين الآتيين :

١ — الصورة العلمية لحركة التعريب فى الكلام العربى فى عصر الاستشهاد فى الحضر .

٢ — الصورة العلمية لدراسة المعرب فى الكلام العربى بعد عصر الاستشهاد .

من الحق أن الدارس لا يملك النصوص الكثيرة لإثبات وجود الكلمات المعربة فى اللغة العربية فى الجاهلية ، ولكن هناك من الظروف والأدلة ما يقطع بحدوث ذلك فيها ، فالعرب فى الجاهلية لم تكن أمة منطوية على نفسها ، بل فرضت عليهم ظروف حياتهم الاتصال بمن جاورهم من الأمم سواء أكان ذلك عن طريق التجارة أو الغزو أو الوفادة ، وهذه كلها وسائل للمخالطة واللقاء ، ويستتبعها نقل الألفاظ من اللغات الأخرى وتداولها بين العرب ، ولقد استعمل بعض الشعراء الجاهليين ألفاظاً غريبة فى شعره مما دعا العلماء فيما بعد إلى عدم الاحتجاج به ، فأمية بن أبى الصلت مثلا كان — فيما يقال — يستعمل ألفاظاً غريبة فى شعره فيسمى الإله « السلطليط » والسماء « صاغورة وحاقورة » ، وأغلب الظن أن هذه الألفاظ كلها لم تكن من ابتداعه ، بل كانت مما اطلع عليه فى الكتب الدينية التى يقال إنه كان يداوم قراءتها ، و « عدى بن زيد العبادى » كان من نصارى الحيرة ، وقد عاش فترة فى البلاط الفارسى ، والمعتقد أن هذه الفترة قد انعكس تأثيرها عليه حضارياً ، فلان شعره ، كما انعكس تأثيرها عليه فى نقل ألفاظ من الفارسية واستخدامها بين العرب .

ولم تكن الوفود العربية تنقطع عن الرحلات إلى بلاد الفرس والروم والحيرة وغسان والحبشة والهند ، والنتيجة بالضرورة تبادل الألفاظ بين العرب والأجانب .

والدليل العلمى الحاسم على وجود المعرب من الألفاظ فى الجاهلية هو القرآن الكريم ، فقد احتوى على ألفاظ كثيرة وصفها بعض الصحابة والتابعين ـ فيما روى عنهم ـ أنها من غير لغة العرب ، كما ألف العلماء فى ذلك كتباً خاصة ، وصنف السيوطى وحده كتابين فى هذا الموضوع هما « المتوكلى فيما فى القرآن من المعرب » و « المذهب فيما وقع فى القرآن من المعرب » وقد جمع فيهما ـ كما هى عادته ـ مجهودات السابقين عليه فى الأفكار والألفاظ .

ووجود المعرب فى القرآن قضية علمية اختلف حولها العلماء اختلافاً كبيراً على رأيين :

أحدهما : وجود المعرب فى القرآن ، وإلى ذلك ذهب بعض الصحابة والتابعين والعلماء ، منهم ابن عباس ووهب بن منبه وابن مسعود وسعيد ابن جبير وعكرمة ومجاهد وعطاء والضحاك والسدى وأبو عمران الجونى وعمرو بن شرحبيل وأبو موسى الأشعرى والزمخشرى وابن الحاجب والسيوطى وغيرهم .

ثانيهما : أن القرآن لا يحتوى على غير العربى من الألفاظ ، وهو مذهب كثير من العلماء ، ومنهم الإمام الشافعى وأبو عبيدة وابن فارس وابن جرير الطبرى والباقلانى والرازى وغيرهم[1] .

---

(١) راجع : المعرب فى القرآن الكريم ص ١٩٩ .

وليس مما يفيد كثيراً هنا عرض التفاصيل لكلا الرأيين وأدلتهما والرد عليها وإنما المفيد فى ذلك فهم الأمور الآتية :

أولا : أن الدارسين المتأخرين قد ارتضو الرواية التالية عن أبى عبيد القاسم بن سلام ، وكأنما وجدوا فيها حلا لهذه القضية ، وخروجاً من هذا الخلاف ، وقد أوردها الجواليقى بعد أن أورد قول أبى عبيدة : من زعم أن فى القرآن لساناً سوى العربية فقد أعظم على الله القول ، واحتج بقوله تعالى « إنا جعلناه قرآناً عربياً » ـ والرواية هى :

• قال أبو عبيد : وروى عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم فى أحرف كثيرة أنه من غير لسان العرب ، مثل (سجيل والمشكاة واليم والطور وأباريق وإستبرق) وغير ذلك ، فهؤلاء أعلم بالتأويل من أبى عبيدة ، ولكنهم ذهبوا إلى مذهب ، وذهب هذا إلى غيره ، وكلاهما مصيب إن شاء الله تعالى .

وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب فى الأصل ، فقال أولئك على الأصل ، ثم لفظت به العرب بألسنتها ، فعربته ، فصار عربياً بتعريبها إياه ، فهى عربية فى هذه الحال أعجمية الأصل ، فهذا القول يصدق الفريقين جميعاً[1] .

وقد نقل هذه الرواية نفسها من جاء بعد الجواليقى ودرس موضوع التعريب فى القرآن ، كالسيوطى وغيره .

ثانيا : أنه سواء أكانت الألفاظ الواردة فى القرآن من لغات أخرى أعجمية باعتبار الأصل عربية باعتبار الحال أم أعجمية باعتبار الأصل والحال ،

---

(١) المعرب من الكلام الأعجمى ص ٤ ـ ٥ :

فإن ورودها فى القرآن يدل على أن العرب قد فهموها وتقبلوها ، وفهمهم لها يدل على شيوعها بينهم من قبل أن يأتيهم بها ، وهذا يثبت ما نحن بصدده من وجود الألفاظ المنقولة من لغات أخرى فى الجاهلية ، ومن استمرار ذلك حين جاء الإسلام .

ثالثا : يبدو أن الذين رفضوا وجود المعرب فى القرآن سيطر عليهم الوازع الدينى أكثر من تقرير الواقع اللغوى ، ولذلك فإن السيوطى حين أورد هذه الألفاظ فى كتابيه ساق بين يديها أسانيد نسبتها إلى الصحابة والتابعين ، كأنما يتحرز هو أيضا من القول بذلك بنفسه ، وقد عدد اللغات المنقول عنها تلك الألفاظ ، فأوصلها إلى عشر ، وهى « الحبشية والفارسية والرومية والهندية والسريانية والعبرانية والنبطية والقبطية والتركية والزنجية والبربرية » ، وذكر تحت كل لغة الألفاظ المعربة منها فى القرآن ، وعددها جميعاً ١٢٤ كلمة — ومن نماذج ذلك :

- أخرج ابن مردويه عن ابن عباس فى قوله تعالى «تتخذون منه سكرا» قال : السكر بلسان الحبشة : الخل .
- أخرج ابن أبى حاتم عن الضحاك قال : الإستبراق : الديباج الغليظ بالفارسية .
- أخرج ابن المنذر عن وهب بن منبه فى قوله تعالى (فصرهن) قال : قطعهن بالرومية .
- أخرج أبو الشيخ عن جعفر بن محمد عن أبيه فى قوله تعالى : (يا أرض ابلعى ماءك) اشربى بلغة الهند .
- أخرج ابن أبى حاتم عن الضحاك فى قوله تعالى : (يحمل أسفارا) قال :

كتبا ، والكتاب بالنبطية يسمى سفراً[١] .

ولا يستطيع المرء الجزم القاطع بصحة نسبة هذه الألفاظ فى القرآن إلى اللغات التى قيل إنها منها، ولا بصحة نسبة هذه الروايات المسندة إلى الصحابة والتابعين ، لأن ذلك يحتاج لمعرفة تلك اللغات فى العصور القديمة مما لا يتوفر لى ، ولعل ذلك لم يتوافر لمن نسب إليهم ذلك من الصحابة والتابعين والدارسين من العلماء .

والذى أعلمه أن كلمة (بلع) عربية أصيلة ، قال عنها صاحب القاموس (بلعه كسمعه ابتلعه) .

وأن كلمة (سفر) كلمة موجودة فى اللغة العبرية ، فهل كانت موجودة فى النبطية أيضاً قبلهما كليهما أو معهما ؟؟ ربما !! وهذا يدفع إلى كثير من الحذر فى أخذ هذه الأقوال وتلقيها ، وغاية ما يستطاع قوله : إن هذه الأقوال تدل — بمجرد ورودها — على وقوع ألفاظ معربة فى الكلام العربى فى عصور مبكرة ، وقد استخدم القرآن بعض هذه الألفاظ حين نزل لمخاطبة العرب .

ومع مجىء الإسلام ازداد اختلاط العرب بالأجانب بالفتح والهجرات والرق والخدمة ، وترتب على ذلك استخدام الألفاظ الأجنبية فى العربية ، ووجود ألفاظ عربية فى اللغات التى احتكت بالعربية ، وهذه الألفاظ المعربة قد ضمت الكثير منها فيما بعد المعاجم العربية والمصنفات الخاصة بالتعريب ، دون إشارة إلى تاريخ استخدامها فى اللغة العربية ، ومع ذلك فن

---

(١) انظر فى هذه النماذج : المتوكلى فيما وقع فى القرآن من المعرب . الأوراق ٣ — ٤ — ٥ — على التوالى .

المؤكد أن حركة النقل اللغوى فى القرن الأول قد استمرت وزادت عما كان عليه الأمر فى الجاهلية .

على أن أهم موقف واجه العرب فيما يتعلق بالتعريب جاء فى بداية القرن الثانى الهجرى حين اتسع نشاط الثقافة العربية تأليفاً وترجمة ، فازدادت الحاجة لكلمات جديدة ومصطلحات جديدة ، يقول السيوطى « قال محمد بن على الخرسانى : المنصور أول خليفة ترجمت له الكتب السريانية والأعجمية بالعربية كـكتاب كليلة ودمنة وإقليدس »[1] والذى أعتقده أن حركة الترجمة نشطت قبل المنصور بزمن بعيد ، واستمرت بعده فى ازدياد وقوة ، والمهم أن العرب واجهوا موقفاً لغوياً جديداً لسد حاجاتهم لمتطلبات التأليف والترجمة ، وتغلبوا على ذلك بأمرين :

الأول : التصرف فى مدلول الكلمات العربية الأصل مثل الفاعل والمفعول والموضوع والمحمول ، وذلك بتحويل المعنى اللغوى إلى معنى اصطلاحى .

الثانى : نقل الألفاظ الأعجمية نفسها إلى اللغة العربية ، وأكثر ما كان ذلك فى أسماء النبات والحيوان والآلات والأمراض والمآكل وسلع التجارة .

وفى حوالى منتصف القرن الثانى الهجرى توقف الاستشهاد باللغة فى الحضر ، وشمل ذلك أيضاً ظاهرة التعريب فى الألفاظ ، أما ما نقل بعد تلك الفترة من الألفاظ الأجنبية ، فقد أطلق عليها اسم « المولد » وقد تقدمت دراسته .

ذلك عرض مختصر لحركة التعريب فى فترة الاستشهاد ، فكيف تمت دراسته بعد ذلك ؟؟ .

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ١٠٥ .

كان من الطبيعى أن يهتم علماؤنا — رحمهم الله — بظاهرة التعريب كما اهتموا بغيرها من الظواهر الطارئة على الكلام العربى ، وذلك بهدف دراستها وجمع روايات السابقين المتناثرة عنها ، والتمييز بين الكلمات المعربة وغيرها .

وفى رصد جهود العلماء فى هذه الظاهرة يتبين أنه قد تناولها أولا النحاة وأصحاب المعاجم والفقهاء والمفسرون تناولا سريعاً فى إطار الاتجاه العام لمؤلفاتهم .

فالنحاة تناولوا هذه الظاهرة مهتمين ببنية الكلمات المعربة ، وخضوعها لشرائط الصياغة العربية، كما تناولوها أيضاً فى باب علل الممنوع من الصرف وبدأ ذلك بكتاب سيبويه الذى جاء فيه عنوان نصه «هذا باب ما أعرب من الأعجمية (ج ٢ ص ٣٤٢) وأورد تحت هذا العنوان ما يتعلق بإبدال الحروف وطرق الصياغة والإلحاق للكلمات المعربة — وتابعه على ذلك النحاة بعده .

أما أصحاب المعاجم فيوردون بعض الكلمات المعربة لذكر معانيها ويقفّون على ذلك بأنها معربة ، مع النص على اللغة التى عربت منها .

أما الفقهاء والمفسرون فقد أهمهم من ذلك كله وقوع المعرب فى القرآن الكريم ومناقشة هذه الناحية بالرفض أو القبول ، فالإمام الشافعى تناول هذا الموضوع فى كتابه (الرسالة ص ٤١ — ٤٥) فأثبت أنه لا يوجد فى القرآن غير العربى ، ورفض آراء المخالفين له فى تلك الفكرة .

أما تخصيص ظاهرة التعريب وكلماته بمؤلفات مستقلة . فقد تأخر — فيما أعلم — إلى القرن السادس الهجرى ، وبدأ ذلك بكتاب الجواليقى (المعرب

من الكلام الأعجمى) وتوالت بعده الجهود الخاصة بتلك الظاهرة بقلة أولا ، ثم بكثرة فى العصر الحديث ـ كما يتضح ذلك من الجدول الآتى لهذه المؤلفات بحسب وفاة مؤلفيها بما دخل فى إمكانى معرفته .

اسم الكتاب	المؤلف وتاريخ الوفاة أو طبع الكتاب	الإشارة إلى وجوده
١ ـ المعرب من الكلام الأعجمى	لأبى منصور الجواليقى (ت٥٣٩)	مطبوع
٢ ـ التذييل والتكميل لما استعمل من اللفظ الدخيل	عبد الله بن محمد البشبيشى (ت٨٢٠)	مخطوط
٣ ـ المتوكلى فيما فى القرآن من المعرب .	جلال الدين السيوطى (ت٩١١)	مخطوط
٤ ـ المهذب فيما وقع فى القرآن من المعرب .	جلال الدين السيوطى (ت٩١١)	مخطوط
٥ ـ التعريب (رسالة)	ابن كمال باشا (ت٩٤٠)	مخطوط
٦ ـ شفاء العليل فيما فى كلام العرب من الدخيل .	شهاب الدين الخفاجى (ت١٠٩٦)	مطبوع
٧ ـ المعرب والدخيل	مصطفى المدنى (قرن/١١)	مخطوط
٨ ـ قصد السبيل فيما فى اللغة من الدخيل .	محمد الأمين المحبى (ت١١١١)	مخطوط
٩ ـ الطراز المذهب فى الدخيل والمعرب.	محمد نهانى (ت١٨٨٥م)	مطبوع

١٠ ـ المعرب فى القرآن الكريم	أحمد القوصى (ت قرن/١٣)	مخطوط
١١ ـ الدليل إلى مرادف العامى والدخيل .	رشيد عطية اللبنانى (ت١٨٩٨م)	مطبوع
١٢ ـ التقريب لأصول التعريب	طاهر بن صالح الدمشقى (ت ١٣٣٧)	مطبوع
١٣ ـ التهذيب فى أصول التعريب	أحمد عيسى (طبع ١٣٤٢هـ)	مطبوع
١٤ ـ الاشتقاق والتعريب	مصطفى المغربى (طبع١٣٦٦)	مطبوع

ويلاحظ على هذه الجهود ما يلى :

اولا : التأليف فى هذه الظاهرة قد تأخر نسبياً عن غيرها من الظواهر اللغوية التى تناولتها فترة المراجعة فى القرن الرابع وما تلاه ، ولعل ذلك يعود إلى صعوبة الحديث عن هذه الظاهرة ، لما تستلزمه من معرفة لغات متعددة للحديث فيها ، وهذا لا يتيسر للكثير من الناس ، ولعل هذا يفسر اعتماد هذه المؤلفات كثيراً على أقوال السابقين ـ مسندة أحياناً ـ فى القول بالمعرب .

ثانيا : وضحت ظاهرة أخرى فى كتب التعريب هى: التمهيد لذكر الكلمات المعربة بمقدمة علمية تتناول الأفكار الخاصة بهذه الظاهرة ، كتحديد معناه وفائدته وضوابط النحاة له ، ووقوعه فى القرآن ، وغير ذلك مما يفيد منه الدارس فائدة حقيقية ، ومما لم يحدث لظواهر أخرى مماثلة كاللحن والتوليد مثلا.

ثالثا : كلمة (الدخيل) جعلت عنواناً لبعض هذه الكتب مستقلة أو مع غيرها من المعرب أو العامى ، ويبدو أن هذه الكلمة أعم من كلمة المعرب إذ تشمل ما نقل إلى لغة العرب سواء جرت عليه أحكام التعريب أم لم تجر عليه ، وسواء أكان فى عصر الاستشهاد أم بعده ، وهو ما أطلق عليه اسم « المولد » .

رابعا : الكتب الأربعة الأخيرة مؤلفة حديثاً ، ولذلك فإن مادتها العلمية لا تقتصر على تناول المعرب قديماً فحسب، بل تزيد عليه ما حدث فى العصر الحديث من ذلك .

وأخيراً : فقد كانت هذه الفقرة خاصة بتوضيح الحركة العلمية للتعريب استعمالا ودراسة ، ويهمنا منها الجانب اللغوى الذى تتكفل ببيانه الفقرة التالية إن شاء الله .

جهود النحاة فى اخضاع المعرب للصيغ العربية

دارت دراسة علماء اللغة الأقدمين للمعرب حول تحديد معناه والمقصود منه ووضع الضوابط لصيغه — ومعرفة هذه الأمور الثلاثة تؤدى إلى استخلاص الأساس لموقفهم منه .

وعلى هذا فإن منهج كتابة هذه الفقرة يتحدد بالآتى :

١ — التحديد النظرى لمعنى المعرب

٢ — المقصود بالمعرب فيما نقل من اللغات الأعجمية إلى العربية

٣ — جهود النحاة فى إخضاع المعرب لمسلك الصيغ العربية

٤ — الأساس لموقف علمائنا من المعرب

التعريب باختصار هو : نقل الكلمة مع عرفها الأجنبى ، وحول هذا المعنى جاءت تعريفات الأقدمين النظرية له :

● قال سيبويه « اعلم أنهم مما يعبرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة ، فربما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربما لم يلحقوه[١] .

● وجاء فى شفاء العليل : التعريب نقل اللفظ من العجمية إلى العربية والمشهور فيه «التعريب» وسماه سيبويه وغيره « إعرابا » فيقال حينئذ معرّب ومعرَب[٢] .

● وجاء فى الطراز المذهب : التعريب من باب التفعيل ، ومن معانيه

---

(١) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ .

(٢) شفاء العليل ص ٣ .

التكلف ، لأن العرب تكلفوا إدخال اللفظ العجمى فى لغتهم، وتصرفوا فيه بالتعبير على منهاجه ، والتغيير فيه أكثر من عدمه ، وأجروه على وجه الإعراب ، وتفوهوا به على منهجهم[١] .

ويتضح من هذه التعريفات الثلاثة السابقة أنها تتجه جميعاً إلى وصف الناحية العملية واللفظية فى عملية التعريب ، إذ ينقل العرب هذه الألفاظ أو يعيرونها — بمعنى يأخذونها — كما عبر سيبويه ، أو يتكلفون إدخالها فى لغتهم كما فهم غيره من معنى التعريب ، ويترتب على ذلك أحكام لفظية من إلحاق أو تغيير أو إعراب .

أما معنى الكلمة المعربة فقد انصرفوا عن التعرض له فى هذه التعريفات ، ويبدو أن سبب الانصراف عن ذلك هو شيوع العرف بين العلماء من أن الكلمة المنقولة من لغة أخرى تنقل ومعها معناها فى اللغة المنقول عنها قبل أن تعرب ، كما جاء فى كشاف اصطلاحات الفنون نص على هذه الناحية ، إذ قال « المعرب عند أهل العربية لفظ وضعه غير العرب لمعنى استعمله العرب بناء على ذلك الوضع »[٢] وهذا هو الغالب فى استخدام الكلمات المعربة ، وقل أن يحدث تغيير فى معانى الكلمات المنقولة .

وهنا نقطة جانبية تتعلق بلفظة (المعرب) فإن سيبويه قد استعمل لفظ (معرب) بإسكان العين وفتح الراء ، وكذلك استعمل الفعل (أعرب) ولم يستعمل لفظ (معرب) بفتح العين وتشديد الراء المفتوحة على ما هو المشهور ، وهذا الخلاف فى التعبير لم يترتب عليه خلاف جوهرى فى فهم المعنى المقصود ، فسواء عبر بهذا أم بذاك فإن المقصود من ذلك هو نقل

---

(١) الطراز المذهب ص ٢ .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ج ٣ ص ٩٤٤ .

الكلمة مع عرفها الأجنبي ، وجريانها مجرى الكلمات العربية من حيث الصيغة والإعراب أحياناً .

وقد نص العلماء على ما يجب أن يتسم به اللفظ المنقول من لغة أجنبية كي يطلق عليه أنه « معرب » ففرقوا بين ما جاء فى نصوص موثقة كالقرآن والحديث وما نقله العرب المعتد بكلامهم وبين ما نقله المولدون الذين لا يعتد بما جاء عنهم ، أو بعبارة أخرى : بين ما نقل عن عصر الاستشهاد فى الحضر وما استعمل بعد ذلك العصر ، فقبلوا النوع الأول وحكموا بصحته ، وعزلوا النوع الثانى وأطلقوا عليه اسم « المولد »

قال الجواليقى عن كتابه « المعرب من الكلام الأعجمى » : هذا كتاب نذكر فيه ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمى ، ونطق به القرآن المجيد ، وورد فى أخبار الرسول (ص) والصحابة والتابعين ، وذكرته العرب فى أخبارها وأشعارها ، ليعرف الدخيل من الصريح[١] .

ونقل الخفاجى النص السابق ، ثم زاد عليه قوله : فما عربه المتأخرون يعد مولدا ، وكثيراً ما يقع مثله فى كتب الحكمة والطب[٢] .

وينبغى التنبه إلى أنه يفهم من عبارات الأقدمين مثل (ما ذكرته العرب) أو (ما تكلمت به العرب) أو (ما نطقت به العرب) عرف خاص لدى علماء اللغة ، يقصد به المادة اللغوية الموثقة فى عصر الاحتجاج ، وبذلك يفهم من كلام الجواليقى أن المعرب لا يطلق إلا على الكلمات التى استخدمها الناطقون من العرب فى هذا العصر ، أو التى وردت فى نصوص

---

(١) المعرب من الكلام الأعجمى ص ٣ .

(٢) شفاء العليل ص ٣ .

موثقة كالقرآن والحديث ، أما الذى نقله المولدون بعد ذلك فقد نص الخفاجى أنه يطلق عليه اسم (المولد)

ويأتى هنا تساؤل عن موقف التعريب من حيث القياس والسماع ، فهل يعتبر تعريب الكلمات سماعياً ، لأنه مما استأثر به العرب المحتج بهم وحدهم ، وينبغى الاقتصار على ما استعملوه ونقل عنهم ؟؟ أو يعتبر قياسياً ، فيصح لمن جاء بعد هذا العصر السعيد الحظ أن يعرب كما عربوا ، ويستورد حاجته من الكلمات الأجنبية مثلهم ؟!

واضح أن علماءنا — رحمهم الله — على الاتجاه الأول ، فالمعرب من الألفاظ لا يعتد به إلا إذا ورد عن عصر الاستشهاد ، أما ما يحدث بعد ذلك فلا يعتد به فى المعرب الصحيح ، ولا يصح دخوله فى هذا النطاق ، ولذلك أطلق عليه أنه « مولد »

أما عن جهود النحاة العرب فى إخضاع المعرب لمسلك الصيغ العربية فإنه ينبغى أن يعلم منذ البداية أن هذه الجهود جاءت لتقنن لما قد حدث فعلا ، إذ أن نقل الكلمات الأعجمية إلى العربية لم ينتظر قواعد النحاة التى وضعوها للتعريب ليتوافق معها توافقاً كلياً ، والناطقون الذين اتصلوا بالأعاجم ونقلوا الكلمات من لغاتهم لم يدر فى حسبانهم الإتيان بها على صيغ معينة أو التزام مطرد لحروف عربية خاصة مكان حروف أخرى فى اللغات الأجنبية ، وإنما يعرفون الكلمات من غيرهم ، فينطقونها على حسب ما سمعوها ، أو على حسب مقدرتهم على نطقها ، خصوصاً مع لغات لم يكونوا يجيدونها كالفارسية والرومية والهندية وغيرها ، والمتصور أن يأتى هذا النطق موافقاً تماماً لنطقها فى لغتها أحياناً ، أو يحدث فيه التغيير فى أحايين كثيرة ، وهذا التغيير الذى يحدث لا يلتزم دائماً طريقة موحدة — كما أراد

النحاة له من بعد أن يكون — ذلك أن النحاة قد نظروا للمعرب من الكلمات الأجنبية من زاوية النظر إلى مسلك الكلمات العربية ، فحاولوا — بجهد مشكور — أن يضعوا لها قوانين تحكمها ، مستهدين فى ذلك بدراسة اللغة العربية ، باعتبار أن الكلمات الأجنبية قد استعملها العرب ، ولكن فرض منطق لغة على لغة أخرى إن صح فى بعض الأمثلة فإن أمثلة أخرى كثيرة تبقى غير خاضعة له .

وترتب على ذلك أن المطلع على القوانين العلمية التى وضعوها للمعرب يلاحظ عليها القصور عن تغطية استقرائية صحيحة لأمثلة التعريب ، كما يلاحظ أيضاً أنها غير مطردة على اتجاه واحد ، فالقاعدة الواحدة تحتمل وجوها أخرى غيرها تذكر معها ، بحيث لا يؤدى كل ذلك إلى نتائج مقنعة ، ولم يكن المنتظر غير ذلك .

وعلى كل فلنتبين أهم ما تعرض له النحاة من قضايا التعريب .

١ — الالحاق بأبنية العرب

• قال سيبويه : أعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم ألبتة ، فربما ألحقوه بأبنية كلامهم ، وربما لم يلحقوه .

فأما الذى ألحقوه ببناء كلامهم ، فدرهم ألحقوه ببناء هجرع ، وبهرج ألحقوه بسلهب ، ودينار ألحقوه بديماس وديباج ألحقوه كذلك — وقالوا : إسحاق فألحقوه بإصطار ، ويعقوب فألحقوه يربوع ، وجرب فألحقوه (بفوعل) — وقالوا : آجور فالحقوه بعاقول — وقالوا : شبارق فألحقوه بعذافر ، ورستاق فألحقوه بقرطاس ، لما أرادوا أن يعربوه ، ألحقوه ببناء كلامهم .

ثم عاد سيبويه يقول : وربما تركوا الاسم على حاله ، إذا كانت حروفه من حروفهم كان على بنائهم أو لم يكن ، نحو خراسان وخرّم والكركم[١] .

● ويقول أبو حيان : الأسماء الأعجمية على ثلاثة اقسام :

قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيته باعتبار الأصلى والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع ، نحو درهم وبهرج .

وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يعتبر فيها ما يعتبر فى القسم الذى قبله ، نحو (آجر)

وقسم شركوه غير مغير ، فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم ، لم يعد منها ، وما لحقه عد منها ، مثال الأول خراسان ، لا يثبت به (فعالان) ومثال الثانى خرم ألحق بسلم[٢] .

والذى يفهم من هذين النصين أن الأمر المعتد به لدى النحاة هو الإلحاق لا التغيير ، فإذا ألحق الاسم بأبنية العرب — سواء غير أم لم يغير — أخذ أحكامها ، أو بتعبير سيبويه « لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم » وإذا لم يلحق بأبنيتهم — غير أم لم يغير أيضاً — لم يأخذ هذه الأحكام ، ويتضح من ذلك ما تقدم قوله من أن النظرة إلى المعرب اصطبغت بالصبغة العربية الخالصة تماماً ، وأدى ذلك إلى التفريق بين صنف واحد من الكلام نقله الناطقون العرب عن الأجانب .

ومن الملاحظات التى ترتبت على هذه النظرة ما يلى :

(ا) تعريب الصيغة بحيث تقرب من الموازين الصرفية العربية . وذلك مثل :

---

(١) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٤٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ورقة / ١٣ .

فلسفة — هرطقة — سفسطة	على وزن فعلله
سندس — بندق — فندق	على وزن فعلل
بطريق — زنديق	على وزن فعليل

(ب) تغيير الكلمة الأجنبية لتناسب الصياغة العربية ، مثل :
المجوس ـ حلب ـ حمص ـ دمشق ـ أيلة ـ الجليل ـ طبرية ـ صيداء .

(ج) إلحاق الكلمات الأجنبية الطويلة بالمركب المزجى ، وذلك مثل :
بزرجمهر ـ شانتمارية .

(د) ما جاء فى النص السابق لأبى حيان من اعتبار الأصلى والزائد والوزن .

(هـ) الصرف والمنع من الصرف ، فإذا تمكن المعرب من الكلام العربى فدخلته الألف واللام وصار نكرة ، صرف ، وذلك مثل (لجام وسندس واستبرق) وإذا لم يتمكن فى كلام العرب وبقى معرفة لديهم ، فإنه يمنع من الصرف (مثل إسماعيل وإسحاق ويعقوب)

٢ — تغيير الحروف والحركات

يقول سيبويه : وربما غيروا حاله عن حاله فى الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية ، فأبدلوا مكان الحرف الذى هو للمعرب عربياً غيره ، وغيروا الحركة ، وأبدلوا مكان الزيادة ولا يبالغون به بناء كلامهم ، لأنه أعجمى الأصل فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم ، وإنما دعاهم إلى ذلك أن الأعجمية يغيرها دخولها العربية بإبدال حروفها ، فحملهم هذا التغيير على أن أبدلوا وغيروا الحركة كما يغيرون فى الإضافة ، إذ قالوا : هنى نحو زبانى وثقفى ، وربما حذفوا كما يحذفون فى الإضافة ويزيدون كما يزيدون فيما يبالغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم ، وذلك نحو آجر وإبريسم

وإسماعيل وسراويل وفيروز والقهرمان ، وقد فعلوا ذا بما ألحق ببنائهم وما لم يلحق من التغيير والإبدال والزيادة والحذف ، لما يلزمه من التغيير .

وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم كان على بنائهم أو لم يكن ، نحو خراسان وخرم والكركم[1] .

فلأن الأعجمية يغيرها دخولها العربية - كما يقول سيبويه - حدث التغيير فى الحروف والحركات ، بإبدال حرف مكان آخر ، أو تغيير الحركة ، أو حذف بعض الحروف فى الصيغة أو الزيادة فيها ، أو ترك البنية على حالها إذا كانت حروفها من حروفهم .

لكن سمات التغيير - على هذه الصفة - عامة وغير منضبطة ، بل ولا يستطاع ضبطها بدقة ؛ لأنها خضعت لتصرف الناطقين لا لصناعة الدارسين ، ولذلك جاء أسلوب سيبويه عن هذا التغيير - فى نصه السابق - حذرا ، استخدم فيه كلمة (ربما) ثلاث مرات .

وقد نص الأقدميون على بعض المظاهر التى يظن اطراد التغيير فيها ، ومن ذلك ما ذكره الجواليقى :

- ما كان بين الجيم والكاف من الحروف (g) ربما جعلوه جيما ، وربما جعلوه كافا ، وربما جعلوه قافا ، قالوا (كربق) و كربك)
- الحرف الذى بين الباء والفاء (P.V.) ربما أبدلوه باء وربما أبدلوه فاء . قالوا : فرند وبرند - وقالوا : البهلوية والبالوذة وفارس وفيروز .
- أبدلوا السين من الشين ، قالوا (سراويل وإسماعيل) وأصلها (شروال وإشماويل)

---

(١) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٤٢ .

• وأبدلوا اللام من الزاى فى (قفشليل) وأصلها (كفاجاز) وجعلوا الكاف منها قافا والجيم شينا ، والفتحة كسرة ، والألف ياء .

• ومما أبدلوا حركته (زور — آشوب)

• ومما زادوا فيه ونقصوا (إبريسم وإسرافيل وفيروز وقهرمان) وأصل الأخير (قرمان)

ومما تركوه على حاله ، فلم يغيروه (خراسان وخرم وكركم[1]) .

ولو تابع الدارس التأمل فى الكلمات التى حوتها كتب المعرب ، وأمكنته قدرة الرجوع إلى اللغات الأعجمية التى نقل منها ذلك ، فسيخرج بمظاهر أخرى غير ما نصوا عليه منها ، بل إن الذى نصوا عليه منها لا تطرد ظواهره فى كل الأمثلة ، ولنتأمل الأمثلة الخمسة الآتية مما أورده الخفاجى فى شفاء العليل ، حيث يذكر الكلمة وأصلها الأجنبى ـ والعهدة عليه فى ذكر هذا الأصل .

١ — خندريس : اسم الخمر ، تكلمت به العرب قديما ، قيل : هو معرب (كندرة ريش) أى شاربها ينتف لحيته ، لذهاب عقله .

٢ — دهقان : بفتح الدال وكسرها ، معرب عن الفارسية (ده خان) أى رئيس القرية ، ومقدم الزراعة .

٣ — زنديق : قال أبو حاتم : هو فارسى معرب (زنده كرد) أى عمل الحياة ، لأنه يقول ببقاء الدهر ودوامه.

٤ — سردار : من ألفاظ التراكمة ، وهى بالفارسية (إسفهسالار) ومعناه : رئيس الجيش .

---

(١) راجع : المعرب من الكلام الأعجمى ص ٦ وما بعدها .

٥ — سدير : علم قصر معروف وقد قيل : إنه معرب من الرومية ، وأصله (سه دل) أى فيه ثلاث قباب متداخلة[١] .

فنى المثال الأول : غيرت الكاف خاء ـ والشين سينا ـ وهو مما لم ينص عليه الجواليقى فى التغيير .

وفى المثال الثانى : غيرت الخاء قافا ، ولم ينص أيضاً على ذلك .

وفى المثال الثالث : يلاحظ النقص فى الصيغة مع إبدال الكاف قافا ، ولم ينص عليه أيضاً .

وفى المثال الرابع : تكاد الصلة تنقطع بين الكلمتين ، وإن احتوى كل منهما على السين والراء وحرف المد الطويل .

وفى المثال الخامس : يلاحظ إبدال الراء من اللام ومد حركة الدال .

والذى يدل عليه ذلك أن مسلك التغيير فى التعريب لا يضبط بقوانين محددة ، وأن ما ذكره العلماء منها يصدق عليه أنه ملاحظات غير مطردة ، أو على أقل تقدير ما عبر به بعض المتأخرين الذين درسوا المعرب ، إذ قال « وهذا كله أغلبى »

علامات المعرب

جانب آخر من جوانب الجهد الذى بذله علماؤنا للتمييز بين العربى والمعرب ، وقد اتجه ذلك بصفة خاصة إلى بيان صفات الصيغ المعربة من حيث اجتماع الحروف التى لا تجتمع فى العربى ، أو ذكر أوزان الكلمات التى لا تأتى على مثلها الكلمات العربية .

وقد جمعت كتب التعريب المتأخرة مثل (قصد السبيل فيما فى اللغة

---

(١) راجع : شفاء العليل : الصفحات ٧٦ ـ ٨٦ ـ ٩٧ ـ ١١٢ ـ ١١٤ على التوالى .

العربية من الدخيل) و (المعرب فى القرآن الكريم) — راجع الجدول السابق — معظم ما ذكر من قبل عن هذين الأمرين ، وهو كثير ، يؤدى استقصاؤه هنا إلى التطويل فيما يمكن الرجوع إليه فى المصدرين السابقين .

إن الأوزان التى اختص بها المعرب فيما أورده المصدر الأخير وحده بلغت ٧٢ وزناً وقد عدها وذكر أمثلتها .

ويكفى هنا ذكر نماذج ثلاثة لكل من هذين الأمرين من علامات التعريب على سبيل التمثيل لا الحصر .

اولا

١ — لم تجتمع الجيم والقاف فى كلمة عربية ، فمتى جاءتا فى كلمة ، فاعلم أنها معربة ، ومن ذلك (جلوبق) و (جرندق) .

٢ — لا تجتمع الصاد والجيم فى كلمة عربية ، ومن ذلك (الجص) و (الصيجة)

٣ — ليس فى أبنية العرب اسم فيه نون بعدها راء ، وما جاء من ذلك معرب مثل (نرجس) و (نرسيان)[١]

ثانياً

١ — ليس فى كلامهم وزن (فعالان) كخراسان .

٢ — ليس فى كلامهم وزن (فاعيل) كقابيل وهابيل ، وذلك معرب .

٣ — ليس فى كلامهم وزن (فعاويل) كسراويل وذلك معرب[٢] .

---

(١) راجع : المعرب من الكلام الأعجمى ص ١١ .

(٢) راجع : المعرب فى القرآن الكريم ص ١٤٠ وما بعدها .

والحق أن هذا الجهد الذى بذل فى استقصاء علامات المعرب وتصنيفها يقصر عن الإحاطة بكل ما عرب من الكلمات الأعجمية ، لوضعها فى قواعد تنتظمها، ويؤكد هذه الدعوى تصفح كتاب واحد يضم كلمات نسب لها التعريب ، فإن الانطباع الذى يخرج به المرء من ذلك هو :

ما ذكروه من علامات التعريب ملاحظات تصدق على بعض الأمثلة ويبقى الكثير من الكلمات مما لا يخضع لهذه الملاحظات ، لأن ظروف مورد المعرب من لغات متعددة وظروف نطقه من العرب الذين لا يجيدون هذه اللغات لا تسمح له بالنظام والتقنين .

أخيراً :

ماذا يستنتج من مواقف علمائنا الأقدمين إزاء النقل من اللغات الأجنبية ؟ أو بعبارة أكثر صلة بموضوع البحث : ما هو الأساس لموقفهم من المعرب الذى اعتبروه ظاهرة طارئة على اللغة ؟ ؟

يتلخص ذلك فى أمرين :

الأول : قصر المعرب على العرب وحدهم الذين عاشوا فى فترة زمنية خاصة .

الثانى : فرض قواعد الصيغ العربية على استعمال المعرب من لغات متعددة

وواضح أن الأساس الأول وراء تخصيص المعرب بفترة الاستشهاد فى الحضر، وهى لا تتجاوز النصف الأول من المائة الثانية .

وأن الأساس الثانى وضح فى جهودهم العلمية حول المعرب من حيث بنيته وعلاماته .

فهل يتفق الأساس الأول مع الحاجات العلمية والاجتماعية المتجددة باستمرار ، وما تدعو إليه من نقل كلمات أجنبية من اللغات الأخرى ! ؟

وهل يتفق الأساس الثانى مع طبيعة الاستعمال للكلمات الأجنبية ممن لا يجيدون اللغات التى وردت منها ، وهل يمكن فرض نظام لغة على لغة أخرى ؟ !

بيان ذلك كله فى الفقرة التالية إن شاء الله .

التعريب بين قيود النحاة وحاجة الاستعمال

فى فهم نظرة النحاة للمعرب — فيما سبق — تبين أنهم قصروه على عصر الاستشهاد فى الحضر ، أو بتعبير الجواليقى على « ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمى » و « ما ذكرته العرب فى أخبارها وأشعارها » وقد نص الخفاجى على أن « ما عربه المتأخرون يعد مولدا » ، وبالغوا فى الاحتياط لموقفهم ، فقصروا المعرب على السماع فى عصر الاستشهاد ، ورفضوا القياس عليه بعد ذلك ، ثم زادوا هذا الاحتياط شدة بأن حاولوا جاهدين إخضاعه لمسلك الصيغ العربية فى الإلحاق والتغيير والعلامات ، لكن هذا الجهد العظيم مع ذلك قصر عن الإحاطة التامة باستعمال الكلمات الأجنبية المتعددة المصادر والاستعمال ، فجاءت نتائجه عامة غير منضبطة وغير مقنعة .

فما الرأى فى ذلك من وجهة النظر الحديثة ؟ ، يتبين ذلك بالآتى :

(ا) التعريب ضرورة علمية واجتماعية متجددة

(ب) مدى صحة إخضاع نظام لغة لأخرى فى الدراسة

(جـ) الرأى فى موقف النحاة من المعرب نظراً ودراسة

لقد تناول اللغويون المحدثون ما أسماه العرب « التعريب » ضمن دراسة عامة لما أطلقوا عليه اسم الاقتراض أو الاستعارة Browing فدرسوا التأثير والتأثر بين اللغات من نواح متعددة .

من ذلك بيان مدى تأثر اللغة المستعيرة أو المقترضة من لغة أخرى فى اختلاط عناصرها أو بقائها لغة واحدة مع ما طرأ عليها من عناصر اللغات الأخرى ، وقد أورد « فندريس » عن ذلك نظرتين متعارضتين

تقول إحداهما « إن كل اللغات تعتبر لغات مختلطة إلى حد ما » ومن رأى الأخرى « أن الإنسان لا يتكلم مطلقاً فى الوقت الواحد إلا لغة واحدة » كما أورد نقاش كلتا هاتين النظرتين ليخلص أخيراً إلى القول بأن الذى يحسم الأمر فى ذلك هو مدى تدخل العناصر المستوردة فى إفساد نظام اللغة المقترضة أو عدم تدخله، وبذلك يمكن الحكم بالاختلاط فى اللغة أو بقائها دون تأثر مخل[١].

كما درس المحدثون أيضاً مدى التأثر بين اللغات من فصائل مختلفة أو من فصيلة واحدة، أو ما أسماه « مايير » اللغات المتميزة وغير المتميزة، حيث يقتصر التأثير فى النوع الأول غالباً على المفردات، بينما يمكن أن ينفذ التأثير فى النوع الأخير إلى عناصر أخرى فى اللغة نحوا وصيغا ومفردات، وإذا كثر هذا النوع الأخير فى لغة ما، كان أمراً خطيراً حيث يؤدى ذلك — كما يقول — إلى استبدال اللغة بغيرها استبدالا تاماً[٢].

ويتوسع « أولمان » فى بيان المصادر اللغوية التى يلجأ إليها المتكلم للاقتراض حين يواجه بالنقص فى قصور الثروة اللفظية لديه عن أداء حاجاته، إذ يلجأ فى ذلك إلى اللغات الأجنبية أو اللهجات المحلية أو الاصطلاحات الفنية والمهنية الخاصة، فينقل الكلمات كما هى أو يلجأ فيها إلى الترجمة[٣].

وحول هذه الأفكار العامة عن « الاقتراض » تفصيلات واسعة ليس من المفيد هنا التعرض لها، لأن ما نحن بصدده يتعلق بموضوع خاص هو :

---

(١) انظر : اللغة ص ٣٥٨ وما بعدها .

(٢) راجع : منهج البحث فى الأدب واللغة ص ١٠١ .

(٣) انظر : دور الكلمة فى اللغة ص ١٤٥ .

نقل الكلمات من اللغات الأجنبية مع عرفها فى لغتها الأصلية بما لا يؤثر فى اللغة المقترضة، مما أطلق عليه النحاة العرب «التعريب» وبيان مدى الحاجة إليه اجتماعياً وعلمياً، وقد اعتبر اللغويون المحدثون هذا النوع من الاقتراض أمراً عادياً لا خوف منه ولا خطر فيه، وذلك بالقياس إلى أنواع الاقتراض الأخرى التى تؤثر فى نظام لغة ما، وقد تؤدى إلى الإخلال به وإفساده.

يقول فندريس: لندع جانباً استعارة المفردات التى تتبادلها اللغات فيما بينها، فمن خصائص هذه المستعارات أنها لا تحتم كون المتكلم يتكلم اللغة التى استعيرت منها أو حتى معرفته بها... فاستعارة المفردات مهما اشتد تأثيرها يمكن أن تظل مسألة خارجية عن اللغة(١).

فنقل الكلمات من لغة إلى أخرى أمر عادى كثير الحدوث، يترتب على الاتصال الاجتماعى بمظاهره المختلفة من التجارة أو الثقافة أو الحروب أو انتقال العادات والتقاليد، وذلك بالتعرف على أنواع من النبات والحيوان والمأكول والمشروب والملابس والمعادن وآلات الحرب والطرب والكلمات العلمية والفنية، ويتم ذلك كله فى غالب الأحيان من الناطقين باللغة أنفسهم بطريقة تلقائية تدعو إليها ضرورة الاستعمال، ويتوقف انتشارها على العرف اللغوى فى البيئة التى نقل إليها، ومن الطبيعى أن هذه الكلمات الأجنبية المنقولة تتوقف صحة نطقها - كما هى فى لغتها الأصلية - على ظروف أخرى تتعلق بالناطقين أنفسهم، سواء من نطقوها أولا أم من استعملوها بعد ذلك، تبعاً لإجازة اللغة التى نقلت منها الكلمة، أو دقة السماع لها، ويبقى الاختلاف فى نطقها موجوداً حتى بعد انتشار استعمالها فى البيئة الجديدة.

---

(١) اللغة ص ٣٥٨.

إن الحالة الوحيدة التى يمكن فيها تحديد مسلك الصيغة هى حالة التعريب المتعمَّد ، حين تدعو الحاجة العلمية أو الفنية لاستخدام مصطلحات جديدة تدعو إليها الضرورة ، فى هذه الحالة يتصور خضوع نقل الكلمات من اللغات الأجنبية لطريقة موحدة، سواء نقلت دون تصرف فيها على الإطلاق أم نقلت مع التصرف فى صيغتها أو حروفها أو حركاتها ، هنا فقط يمكن أن يتدخل علماء اللغة بالتحديد والتقنين ، أو بعبارة أخرى : يمكن فرض مسلك اللغة المنقول إليها على الكلمات المنقولة ، كما يمكن التدخل فى ضبط كمية الألفاظ المنقولة حسبما تدعو الضرورة ، أما منعه مطلقاً فأمر بعيد وغير عملى ، لأنه يتنافى مع الحاجات العلمية والفنية المتجددة فى كل العصور .

أما استعمال الكلمات الأجنبية بين الناطقين أنفسهم ، فإن التدخل فى تحديد كميته أو إخضاعه لنظام اللغة التى نقل إليها لن يؤدى إلى نتائج مفيدة مطردة ، إذ تقصر هذه النتائج عن الإحاطة بها ، أو إخضاع الناطقين لها ، لأن الناطقين — مع تعددهم وقدراتهم — يتعذر إخضاع نطقهم لقوانين محددة حين النقل أو الاستعمال ، واللغات التى ينقلون عنها ذات نظم خاصة بها فى الصيغ والحروف يتعذر معها فرض نظام آخر عليها ، فإذا أضيف لذلك أن النقل يكون من لغات متعددة — كما حدث فى العربية قديماً ويحدث الآن — بدا الأمر حينئذ أشد عسراً ، ومع ذلك فإنه لا يدعو للجزع ، لأن الأمر كما قال « فندريس » « استعارة المفردات مهما اشتد تأثيرها يمكن إذن أن تظل مسألة خارجة عن اللغة »

وفى ضوء ما سبق يمكن تقويم موقف النحاة العرب من المعرب نظراً ودراسة بما يلى :

أولا : إن قصر النحاة التعريب على عصر الاستشهاد باللغة فى الحضر

وتخصيصه بالسماع زيادة فى الاحتياط قد خضع لوجهة نظرهم فى تقييد عصر الاستشهاد باللغة عموماً ، واختص بشدة الاحتياط منهم تجاهه ، حيث وثقوا نقل الكلمات الأجنبية الواردة عن هذا العصر ودرسوها ، مع الانصراف عما نقل فى غيره قياساً عليه ، وهذا مسلك لا يتفق مع الحاجة الاجتماعية المتجددة على مدى العصور ، وما يحدث فعلا بين اللغات من تأثير وتأثر لا ينقطع ، يتبعه بالضرورة انتقال الكلمات من لغة لأخرى ، واستعمال الناس لها ، كما لا يتفق مع الحاجات العلمية المتجددة ـ خصوصاً فى عصرنا الحاضر ـ لاستخدام مصطلحات تحتم ظروف العلوم أحياناً أن تكون عالمية ، وقد لا يتيسر الوفاء بها عن طريق الترجمة أو الاشتقاق أو تطوير دلالة الكلمات .

ثانياً : إن إخضاع كل ما ينقل من لغات أجنبية فى عصر الاستشهاد لمسلك الصيغ العربية أمر لم يتوافق تماماً مع الواقع ، ومستندنا فى ذلك القواعد التى توصل لها النحاة أنفسهم عن المعرب ، حيث يبدو فيها العموم وسوق الاحتمالات والتحرز فى الرأى ، سواء فى ذلك ما ذكروه عن إلحاقها بالصيغ العربية أو التغيير أو علاماتها المميزة لها ، كما يدل على ذلك أيضا الاطلاع على أحد كتب المتأخرين عن التعريب — راجع جدولها فيما سبق — وما ضمه من كلمات معربة ، إذ يتبين — حتى بالنظرة السريعة — أنها لا تتوافق تماماً مع قواعد النحاة عن التعريب وهذا طبيعى ، لأن التعريب يخضع لظروف اللغات الأصلية التى حدث النقل منها وهى لا تخضع تماماً لفرض نظام لغة أخرى عليها . .

والرأى — فى فهمى — أن يدرس هذا الموضوع بطريقة مستقلة ، باستقراء الكلمات المعربة إلى العربية مما نصت عليه مؤلفات التعريب

الخاصة وما ورد فى نصوص موثقة ، وذلك لحصرها ومعرفة العوامل الاجتماعية التى أدت إلى نقلها ، ومدى تأثر الفصحى بها على مدى العصور ، وذلك أكثر فائدة لنا ولها من محاولة مصادرتها أو إخضاعها لقواعد محددة لا تتوافق معها تماماً .

ثالثاً : يمكن الإفادة من قواعد النحاة للتعريب فى حاجة العلوم والآداب فى الوقت الحاضر للمصطلحات والكلمات التى لا تفى بها وسيلة أخرى ، ففى هذا النوع من التعريب المتعمد يمكن استخدام الكلمات الأجنبية بنصها ، أو التصرف فيها فى ضوء جهود النحاة عن هذا الموضوع ، مع كتابة المقابل الأجنبي بجوارها ، وهذا ما يفهم من قرار المجمع اللغوى الذى نص على أنه « يجوز أن تستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم » حيث قيـــد استعمال الكلمات الأجنبية بالضرورة ، وهى لا تتحقق إلا فى هذا النوع المتعمد ، أما الاستعمال العام ، فلا ينتظر قراراً أو إجازة ، ولا يبحث عن ضرورة أو رخصة .